S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/759
7 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

طلبت إليَّ حكومتي أن أبلغكم أن ممثلي بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) لم يبدو أي استعداد لحل مسألة عودة السلطات الجمركية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى نقاط عبور الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية ألبانيا، الواقعة في إقليم كوسوفو وميتوهيا، وهو المحافظة المستقلة ذاتيا التابعة لجمهورية صربيا التي تشكل جزءا من يوغوسلافيا.

فبعد انسحاب شرطة الحدود من نقاط عبور الحدود اليوغوسلافية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، اضطر موظفو الجمارك أيضا للانسحاب لأسباب تتعلق بالسلامة الشخصية، لأنهم تعرضوا هم أيضا للتهديد من قِبل الإرهابيين التابعين "لجيش تحرير كوسوفو". كما انسحب للأسباب ذاتها موظفو الجمارك العاملون في المخازن الجمركية في سائر أرجاء كوسوفو وميتوهيا، فأصبح لا يُضطلع بالعمليات الجمركية على الحدود ولا في إقليم كوسوفو وميتوهيا ككل.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، طرد الإرهابيون الألبان موظفي مكتب الجمارك في بريستينا من مبانيهم الرسمية. واقتحموا في الوقت ذاته المستودع والمباني الأخرى ونهبوا المخزونات والسيارات الرسمية والموجودات الأخرى.

وإزاء هذه الخلفية، اتصلت إدارة الجمارك اليوغوسلافية ولجنة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة بقوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة تطلبان منهما، استنادا للقرار وللاتفاق العسكري - التقني، تمكين السلطات الجمركية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الاضطلاع، دون إقلاق، بواجباتها القانونية وبحماية حدود الدولة من استيراد الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من الأجهزة التي تهدد أمن البلد، دون رقابة.

وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، عُقد في بريستينا، بناء على طلب الجانب اليوغوسلافي، اجتماع بين ممثلي إدارة الجمارك الاتحادية وقوة كوسوفو بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن عودة موظفي الجمارك إلى

نقاط عبور الحدود إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية ألبانيا، الواقعة في كوسوفو وميتوهيا. ونوقش في هذا الاجتماع عدد من القضايا، وطلب الجانب اليوغوسلافي أن يعود موظفو الجوازات والتأشيرات على الفور إلى نقاط عبور الحدود وإلى المكاتب والمستودعات في بريستينا وكوسوفسكا ميتروفيكا وبريزرين ودياكوفيكا وبيتش. كما طلب إلى قوة كوسوفو أن توفر ضمانات أمنية كاملة إلى موظفي الجمارك، بما في ذلك توفير الحماية لهم أثناء العمل في نقاط عبور الحدود وفي المكاتب والمستودعات الجمركية، ومرافقتهم أثناء تنقلهم بين مكان إقامتهم (بريستينا) ونقاط عبور الحدود. ولم يبد ممثلو قوة كوسوفو، بكل أسف، استعدادا لتوفير الضمانات الأمنية لموظفي الجمارك ولا لتوفير الحد الأدنى من ظروف العمل لهم، وهي التزامات يتعيَّن عليهم توفيرها بموجب قرار مجلس الأمن. وألغي، بناء على طلب قوة كوسوفو، الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، وذكرت القوة في معرض تعليل الإلغاء أن المسألة "معقدة" وأن بعثة الإدارة المؤقتة يجب أن تتدخل في حلّها.

إن الموقف الذي اتخذته قوة كوسوفو حيال هذه القضايا موقف غير مقبول باعتبار أن الوجود الأمني الدولي مُلزم بتهيئة مناخ أمني وبتوفير ضمانات أمنية للجميع في كوسوفو وميتوهيا، بمن فيهم موظفو الجمارك وغيرهم.

وبناء على ما تقدم، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر باستعجال في هذه المسألة باعتبار أن قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة تواصلان ازدراء قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثائق المرفقة به. إذ يتوجَّب تمكين موظفي الجمارك والهجرة اليوغوسلاف من الاضطلاع بواجباتهم على الفور لأن تلك الواجبات هي من صلب اختصاص السلطات الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على وجه الحصر. وهذا ما تؤكده تماما أحكام القرار والوثائق المرفقة به بصدد سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

وأغدوا ممتنا لو عممتم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يانوفيتش
القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -